AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/134
S/1994/506
27 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البندان ٣٧ (أ) و ١٠٦ من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ضحايا الظروف القاسية، بما فيها المنازعات المسلحة في جميع أنحاء العالم

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا معلومات عن آثار الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الحالة الصحية لسكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٧ (أ) و ١٠٥ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/49/50/Rev.1.

المرفق

آثار الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الحالة الصحية لسكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

أولا - مقدمة

إن قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ وقراره ٨٢٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣ والجزاءات الاقتصادية وغيرها التي فرضت بموجبهما ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤثر على سكانها كافة وتهدد بقاء ١٠,٥ مليون من مواطنيها وما يربو عن ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ممن وفدوا الى أراضيها.

وقد بلغ الانتاج الاجتماعي في عام ١٩٩٠ (وهي السنة الأخيرة قبل بدء الحرب الأهلية وبدء تنفيذ الجزاءات) مبلغا قدره ٥٩٠ ٢٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة (حسب منهجية الأمم المتحدة) بلغ فيه نصيب الفرد من الدخل ٥٣٠ ٢ دولارا. وفي عام ١٩٩٣، هبط هذا المبلغ الى ٥٧٣ ١٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة وبلغ نصيب الفرد الواحد من الدخل منه ١٩٧ ١ دولارا. ولن يتسنى بلوغ مستوى الانتاج الاجتماعي لعام ١٩٩٠ إلا في عام ٢٠١٢ هذا إذا ما رفعت الجزاءات حالا.

وإن فرض جزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ميدان الصحة مخالف لأفضل التقاليد المتعارف عليها في ميدان الطب، ويشكل انتهاكا لكثير من قواعد القانون الإنساني الدولي. ويحظر القرار الخاص الذي اعتمدته منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٩ صراحة فرض حظر على الإمدادات الطبية لأسباب سياسية.

وقد أثر الحصار الشامل المفروض على يوغوسلافيا تأثيرا مريرا ومأساويا في ميدان الصحة. فقد حرمت يوغوسلافيا من حق استيراد أدوية وكتب ومعدات طبية، وانتهك كثير من قواعد القانون الإنساني الدولي بما فيها الحق الأساسي في الحياة والصحة. وأثرت السياسة غير الإنسانية التي تتبعها الأمم المتحدة تأثيرا سلبيا على أداء خدمات الصحة بصفة عامة، وعوقب شعب بأسره عقابا جماعيا وخصوصا الأطفال وكبار السن الذين هم بأمس الحاجة للرعاية والحماية الصحية المناسبة.

ثانيا - الآثار

وإن بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين الذين ليسوا من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، لا يمكن أن يتنصلوا من المسؤولية المعنوية وغيرها الناشئة عن زيادة معدل وفيات الرضع والأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسبب عدم وجود إمدادات إنسانية لهم. وفي الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠، انخفض معدل وفيات الرضع من ١١٨,١ الى ٢٣,٢ في المائة في صربيا ومن ١٠١,٩ الى ١٦,٦ في المائة في الجبل الأسود لكل ألف من المواليد الأحياء، وارتفع هذا المعدل، بعد فرض الجزاءات، من ٢١,٦ في عام ١٩٩١ الى ٢٢,٣ في عام ١٩٩٢ ومن ١١,٢ في عام ١٩٩١ الى ١٣,٢ في عام ١٩٩٢ في صربيا والجبل الأسود على التوالي.

وبالإضافة الى ذلك، عاد مرضا الكزاز الولادي وشلل الأطفال الى الظهور بعد القضاء عليهما قضاءا تاما وارتفع عدد الوفيات لكل مائة من المرضى الموجودين في المستشفى ارتفاعا كبيرا. وتشير هذه البيانات الى أن جزاءات الأمم المتحدة خلفت آثار إبادة أجناس على صغار السن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصرف النظر عن منشئهم الإثني أو معتقدهم الديني.

وتركت الجزاءات أثرا سلبيا بالدرجة الأولى على معدل الوفيات والاعتلال وتنفيذ بعض التدابير الطبية الوقائية.

وارتفع معدل الوفيات الناجمة عن أمراض معدية، باستثناء (الايدز)، من ١٩١ في عام ١٩٨٩ إلى ٢٧١ في عام ١٩٩٣ أي بنسبة قدرها ٤١,٨ في المائة، وارتفع كذلك معدل وفيات الرضع، نتيجة لأمراض معدية أخرى، من ٣٦ في عام ١٩٨٩ إلى ٦٤ في عام ١٩٩٣. وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن مرض السل النشط من صفر في عام ١٩٨٩ إلى ١٤ في عام ١٩٩٣. وأدى عدم وجود لقاحات إلى زيادة الوفيات الناجمة عن الحصبة من ٨ في عام ١٩٨٩ إلى ٢١ في عام ١٩٩٣. والحالة مماثلة لذلك فيما يتعلق بالأمراض الزهرية (السفلس والسيلان) التي يتزايد حدوثها مع مرور الوقت بسبب زيادة الاتصالات الجنسية غير المشروعة وعدم توفر الدواء.

وأدى عدم وجود الأجهزة اللازمة لتنقية المياه، وقطع الغيار والمعدات والوقود إلى تدهور نوعية مياه الشرب، ووقعت نتيجة لذلك ١٥ ٠٦٥ حالة من الزحار والكباد والتيفوس.

ونتيجة لتدني غذاء السكان إلى حد كبير - حيث انخفض استهلاك السكان من الحليب في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ بنسبة ٢٤ في المائة، ومن اللحوم بنسبة ٢٣ في المائة، ومن الخضروات بنسبة ٣٣ في المائة، ومن الفواكه بنسبة ٤٦ في المائة - أضحى ١٥ في المائة من الأسر يعانون من نقص خطير في اليود، و ٤١ في المائة يعانون من نقص الكالسيوم، و ٦٠ في المائة من نقص الماغنسيوم؛ و ٣١ في المائة من الأسر يعانون من نقص فيتامين ألف و ٨٥ في المائة يعانون من نقص فيتامين باء. وهذا يؤثر تأثيرا مباشرا على المواليد الجدد الذين يتجلى ما يعانون منه على أفضل وجه من خلال الحالة السائدة في قاعة التوليد في مستشفى (نوفي ساد) حيث انخفض فيها معدل الوزن المتوسط للمواليد الجدد، وانخفض كذلك متوسط محيط رؤوسهم انخفاضا مثيرا للذعر لا يتجاوز ٣٥ سنتيمترا.

وبعد مرور مائة اسبوع على فرض الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يمكن أن يتضح ما خلفته من آثار إبادة أجناس على الأجل القصير من خلال المؤشرات التالية: في عام ١٩٩٢، بلغ معدل الوفيات الناجمة عن أمراض العقر الدماغي الحاد ٦ في المائة من العدد الإجمالي للمرضى الذين يعالجون في المستشفيات من أمراض معدية، في حين كان هذا المعدل ١٦ في المائة في عام ١٩٩٣. وطال أمد معالجة الأمراض الجرثومية، فمرض ذات الرئة الجرثومية، على سبيل المثال، كان يعالج خلال ١٠ إلى ١٥ يوما بينما تقتضي معالجته اليوم عدة أسابيع، ويتطور إلى مرض ذات الجنب الرئوي والسل نتيجة لتدهور الظروف العامة في المستشفيات تدهورا كبيرا وتردي الوجبات الغذائية فيها ترديا دون الحد (أقل من ٢ ٠٠٠ حريرة يوميا) وخالية من اللحوم والحليب، ولم تجدد بيجامات المستشفيات لمدة سنتين وتدنت النظافة فيها إلى أدنى حد ممكن.

ونتيجة للموقف السلبي للجنة الأمم المتحدة للجزاءات إزاء استيراد قطع غيار لمعدات التشخيص والعلاج والأدوية (الخلويات والمسكنات والمضادات الحيوية)، وجد الاختصاصيون في علم الأورام أنفسهم في أسوأ حالة ممكنة في تاريخ الطب - حيث توجب عليهم أن يختاروا من يعالجوه. وقد تسببت الجزاءات لغاية الآن بوفاة ما يربو عن ٦٠ في المائة من المرضى الذين يعانون من أمراض خبيثة وفاة مبكرة وقصرت حياة ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٥ من هؤلاء المرضى فأدت بذلك إلى ارتكاب إبادة أجناس بيولوجية بحوالي ٠٠٠ ١٥٠ من المرضى في يوغوسلافيا، في حين توفي في السنة الماضية لوحدها ٦٨٠ ٢ مريضا أكثر مما يتوفى في الظروف العادية.

وتركت الحالة الاقتصادية الخطيرة السائدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الناجمة عن جزاءات الأمم المتحدة أثرا مباشرا على الصحة العقلية لمواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المعرضين للضغط النفسي الناشئ عن عدم وجود دواء وغذاء. وارتفع معدل الوفيات في مستشفيات الطب النفسي:

وأوضح مثال على ذلك يوجد في مستشفى الطب النفسي في غورنيا توبينيتسا حيث توفي فيها ١٤٧ من المرضى في عام ١٩٩٢، أي بنسبة ٢٠١ في المائة زيادة عن عدد الوفيات فيها في عام ١٩٩١، بينما توفي ٢٠٩ من المرضى في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أي بنسبة ١٤٧ في المائة زيادة عن نسبة عام ١٩٩٢ بأكمله، و ٣٤٧ في المائة زيادة عن نسبة عام ١٩٩١ بأكمله.

وتشهد مستشفيات الطب النفسي في كولين وبراساك ودوبروتا الحالة نفسها.

أما كبار السن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فهم أكثر الناس تأثرا بتدهور الخدمات الطبية وشروط الرعاية المنزلية. وأدى عدم وجود الأدوية والمعدات اللازمة لمرضى السكري، ومرضى الكلى، وأمراض القلب وتصلب الشرايين وغيرها إلى زيادة مباشرة في معدل وفيات السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما حيث ارتفع معدل وفيات الناس من هذه الفئة العمرية في السنتين الماضيتين لوحدهما من ٥ ٨٢٨,٣ (لكل مليون) في عام ١٩٩١ إلى ٦ ٥٧١,٧ في عام ١٩٩٢، أي بنسبة ١٣ في المائة بينما وقع في عام ١٩٩٣ ما يزيد عن ٥٠٠ حادثة انتحار معظمها بين كبار السن. ويزداد عدد حالات الانتحار.

- - - - -